قانون التعرفة الكمركية الجديد وحماية المنتج المحلي

□ ماجد الصوري

| الجزء الأول |

الاستيراد طاغ على سلع السوق العراقية

مرة أخرى يدور الكلام حول قانون التعرفة الكمركية الجديد الذي سيطبق بحسب إعلان الحكومة اعتبارا من نهاية حزيران القادم في هذا العام ، وقد دأبت التصريحات الرسمية المساندة لاصدار هذا القانون وتطبيقه على ابراز الجوانب الايجابية حسب رأيهم والمتمثلة بما يلي:

١-زيادة ايرادات خزينة الدولة.

٢-حماية الصناعة المحلية ودعم الانتاج المحلي والنهوض به. او كما تم التعبير عنها بكلمات اخرى، ان القانون يتماشى مع اصلاح الاقتصاد العراقي.

٣-الحد من عمليات إغراق السوق بالسلع الرديئة.

ان مفهوم الضريبة موغل في العصور، الا انه نشأ بشكل أساسي وواضح نتيجة لاستغلال الامراء الاقطاعيين للفلاحين من اجل تمويل الحملات العسكرية للتوسع بحجة الدفاع عن التجمعات البشرية الموجودة تحت سيطرتهم. وبذلك فهو بالاساس مفهوم استغلالي قسري من بدايته. وهذا المفهوم لا يزال مستخدما ولو بشكل جزئي في اعظم الدول الحديثة. وما الحربين العالميتين الاولى والثانية الا مثلا ساطعا على ذلك. وهكذا الحال بالنسبة للحرب على الفيتنام ومصر وافغانستان والعراق. فكل هذه الحروب تم تمويلها من دافعي الضرائب بغض النظر عن اهداف هذه الحروب والذي هو بشكل اساسي اعادة توزيع مناطق النفوذ السياسية والاقتصادية.

بالتأكيد ان مفهوم الضريبة على مر الزمن قد تطور الى اعتبارها جزءا اساسيا من السياسة المالية لاي دولة، ونوعا من العقد الاجتماعي من اجل تمكين الدولة من القيام بواجباتها الاساسية تجاه مواطنيها، واداة لاعادة توزيع الدخل توزيعا عادلا، وكل هذا ينطبق على الضرائب المباشرة بشكل خاص. اما الضرائب غير المباشرة، فإن الغرض منها أساسا هو زيادة موارد الدولة، واعادة توزيع الدخل لصالح الاغنياء، وهذا ينطبق على الضريبة على المبيعات وكذلك الرسوم الكمركية. الا ان الرسوم الكمركية يمكن استخدامها في حماية الانتاج المحلي في حالات خاصة ولسلع معينة وفي وقت مدروس.

زيادة ايرادات خزينة الدولة

لقد بلغت ايرادات الموازنة من الرسوم الكمركية من المنافذ الحدودية عام ٢٠١٠ حوالي ٤٢١ مليار دينار (حوالي ٣٥٠ مليون دولار) ومن المتوقع ان ترتفع، في حالة تطبيق الرسوم الكمركية الجديدة، وحسب التصريحات الرسمية، الى الضِعف اي الى حوالي ٧٠٠ مليون دولار. وحسب تقديرات موازنة ٢٠١٢ فإنها لن تشكل الا ٠،٧٪ من تقديرات نفقات الموازنة. مع العلم ان الايرادات النفطية وحدها لعام ٢٠١١ بلغت ٨٣ مليار دولار. وان الموازنة الاستثمارية لنفس العام بلغت حدود ٢٨ مليار دولار، وحسب آخر الارقام التي نشرت، فإن تنفيذ هذه الموازنة لم يتجاوز ٥٠٪ ولذلك فإن الفائض منها هو حوالي ١٤ مليار دولار. وحتى النفقات التشغيلية لم يتم صرفها جميعها، واذا ما اضفنا لها مبالغ الايرادات الاخرى من الموازنة كالضرائب والرسوم والعوائد الاخرى، فإن حجم الاموال الفائضة سيبلغ اكثر من ٢٠ مليار دولار. واذا ما أضفنا لها فوائض الميزانيات الاخرى من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٠ والتي تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار، فسيكون مجموع الفوائض اكثر من ٧٠ مليار دولار. بالتأكيد لا توجد حسابات ختامية متكاملة لمعرفة الفوائض في الميزانيات الفعلية للدولة العراقية وكيفية استخدامها، واذا ما وجدت فلم يتم الاعلان عنها، ولكن الارقام الاولية المنشورة في بعض المصادر الرسمية تؤكد ذلك. فهل نحن بحاجة الى الايرادات من الرسوم الكمركية ؟ اضافة الى ذلك، اين ستذهب الاموال التي سيتم الحصول عليها نتيجة لزيادة انتاج وتصدير النفط وفقا للخطة الموضوعة والعقود التي تم توقيعها، والتي من المتوقع ان تصل الى ١٢ مليون برميل/ يوم ؟ واذا ما كانت الحكومة بحاجة الى مثل هذه المبالغ التافهة التي ستحصل عليها من الرسوم الكمركية، فلماذا لا توقف الهدر في صرف الاموال بمناسبة وغير مناسبة ؟ ولماذا لا يتم محاربة الفساد المالي الذي تسبب بضياع مليارات الدولارات بدون حساب ؟ وهناك الكثير والكثير من (اللماذات). فبعد هذا كله، هل نحن بحاجة الى الرسوم الكمركية لتمويل الموازنة ؟ وهل نحن بحاجة بشكل عام لفرض الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ؟ ولماذا لا نأخذ بنظر الاعتبار الامثلة الحية من دول نفطية اخرى التي تعفي الموظف من الضريبة المباشرة وتفرض رسوما على الاستيرادات من خارج منطقتها لا تتجاوز ٥٪ ، كما هو الحال في دول الخليج العربية الجارة لنا.

حماية الصناعة المحلية ودعم الإنتاج المحلي

ان فرض الرسوم الكمركية سيؤدي بالتأكيد الى زيادة اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بنسبة زيادة الرسم الكمركي او اكثر، وهذا يعتمد على سلوكية اللوبي التجاري، وهذا سيؤدي الى امكانية زيادة اسعار السلع المنتجة محليا (اذا ما توفر هذا الانتاج) من اجل تغطية التكاليف العالية للانتاج المحلي، او لزيادة ارباح المنتج المحلي. وفي كل الاحوال سيكون ذلك على حساب المستهلك، وبالذات ذوي الدخل المحدود، وعلى فئات المجتمع التي تحتاج الى رعاية خاصة كالشيوخ والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين. هناك عوامل كثيرة تؤدي الى ضعف الانتاج المحلي وتدنيه، والى غيابه في الكثير من الاحيان، وعدم تمكنه من منافسة السلع المستوردة. ولنبدأ بالمناخ الانتاجي وتكاليف الانتاج. فهل يوجد مناخ انتاجي في العراق ؟

لقد تعرضت القاعدة الانتاجية في العراق الى اضرار كبيرة وصلت في كثير من الاحيان الى التدمير الكامل لبعض مرافق الانتاج في المجالات المختلفة، الصناعة، الزراعة، الخدمات، السياحة والسكن، بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والحواسم، وعدم تطبيق سياسة واعية للتخلص من هذه الاثار وتطوير ما تبقى منها. وقد شمل هذا التدمير كل عناصر الانتاج، الارض والعمل ورأس المال، وتم تحطيم تقاليد العمل وعدم الالتزام بمتطلباته. فهل وضعت الحكومات العراقية المتعاقبة، بما في ذلك حكومة الاحتلال، سياسات واضحة وشفافة وهادفة لتحقيق نتائج مستهدفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، ومن ذلك تشجيع وتطوير الانتاج المحلي وحمايته ؟ لقد قامت وزارة التخطيط (بكتابة وتسطير) خطتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وبغض النظر عن مدى التوافق مع محتوى هذه الخطط، الا انه لم يتم الاهتمام بتنفيذها برغم اقرارها من قبل مجلس الوزراء. ومن جملة ما احتوته هذه الخطط حل مشكلة الكهرباء والتخفيف من البطالة والفقر وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي.

لقد نص قانون الاستثمار المطبق حاليا على اعفاءات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ولفترات طويلة تبلغ ١٠ سنوات، ومن الممكن تمديدها بجرة قلم وبقرار فردي لمدة ١٥ سنة، فلماذا لا تطبق هذه الاجراءات على الانتاج المحلي القائم او الذي سيتم من قبل المنتجين العراقيين. ان حماية الانتاج المحلي اذا ما كانت هناك جدية في تحقيق هذه الحماية، لابد أولاً من تأمين وجود هذا الانتاج ومن ثم عمل الدراسات الوافية لكيفية حماية السلع المنتجة. وهناك الكثير والكثير من المتطلبات التي يجب تأمينها من اجل تأمين وتطوير الانتاج المحلي ومنها:

١-تأمين البنى التحتية اللازمة للانتاج، واهمها الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات، وهي شبه مفقودة، برغم المبالغ الكبيرة التي انفقت.

٢-تيسير تأمين نقل التكنولوجيا الحديثة الى قطاعات الانتاج المختلفة.

٣-منح الاعفاءات المناسبة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتسهيلات الاخرى، وخصوصا في المرحلة الانتقالية الحالية التي يمر بها العراق.

٤-تأمين الحصول على رؤوس الاموال بيسر وسهولة.

٥-تطوير سوق العمل بحيث يلبي طلبات الوحدات الانتاجية القائمة والجديدة.

٦-ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفائض من العمالة في مؤسسات القطاع العام الانتاجية التي تعتبر احد العوامل الاساسية في زيادة التكلفة وعدم القدرة على المنافسة.

٧-تحسين ظروف العمل والحياة في الريف من اجل الحد من الهجرة الى المدينة وتشجيع الهجرة المعاكسة.

وهناك الكثير والكثير مما يجب عمله من اجل تشجيع الانتاج المحلي وحمايته مع التأكيد على كل ما ممن شأنه تحسين النوعية وتقليل التكاليف المقارنة. ان زيادة الاسعار الناجمة عن فرض التعرفة الكمركية الجديدة بالتأكيد سيؤدي الى احتواء جزء من التكلفة العالية للانتاج المحلي الموجود حاليا، الا ان مفعوله لن يكون جذريا، وسيكون على حساب المواطن وقدرته الشرائية.

وزارة البلديات والاشغال العامة / المديرية العامة للماء

م / اعلان مناقصة تصميم وتنفيذ لاعمال المدنية والكهروميكانيكية وتجهيز وتركيب المعدات والانابيب وتشغيل وصيانة مشروع ماء (القيارة – الشورة – تل عبطة الموحد) بطاقة (3000 م3 / ساعة) في محافظة نينوى (تسليم مفتاح)

تعلن وزارة البلديات والاشغال العامة / المديرية العامة للماء عن مناقصة تصميم وتنفيذ الاعمال المدنية والكهروميكانيكية وتجهيز وتركيب المعدات والانابيب وتشغيل وصيانة مشروع ماء (القيارة – الشورة – تل عبطة الموحد) بطاقة (٣٠٠٠ م٣ / ساعة) في محافظة نينوى (تسليم مفتاح) وفق الشروط والمواصفات الفنية (Vol-1 & vol -2) والمخططات الاولية الخاصة بالمشروع وشروط المقاولة لاعمال الهندسة المدنية بجزئيها الاول والثاني وشروط المقاولة لاعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بجزئيها الاول والثاني والشروط الخاصة بالمقاولة (تعليمات الى مقدمي العطاءات) وتعليمات الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ ضمن التبويب المادة (٤) النوع (٤) تفصيل النوع (٤) تسلسل (٥) فعلى الراغبين من الشركات العراقية المختصة الحاصلة على هوية تسجيل المقاولين ذات التصنيف الممتاز / انشائي او الشركات الاجنبية المختصة الحاصلة على تصنيف ممتاز او بما يعادل التصنيف العراقي للشركات ولديها اعمال مماثلة وذات سمعة عالمية جيدة الحضور الى مقر المديرية العامة للماء / الصالحية شارع حيفا مقابل وزارة العدل لغرض الحصول على وثائق المناقصة لقاء مبلغ قدره (٦٠٠٠٠٠) ستمائة الف دينار عراقي غير قابل للرد ويقدم العطاء الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في المديرية داخل ظرف مختوم يكتب عليه اسم المناقصة ورقمها واسم الشركة صاحبة العطاء وعنوانه ويحتوي في داخله على ثلاث ظروف منفصلة ومختومة يحتوي الظرف الاول على الشروط والمستمسكات المطلوبة بموجب الفقرات المدرجة ادناه ويحتوي الظرف الثاني على العرض الفني ويحتوي الظرف الثاني على العرض التجاري.

الوثائق المطلوبة:

١- هوية تسجيل الشركات العراقية ذات (الصنف الممتاز / انشائي) او شهادة تسجيل الشركة الاجنبية من مسجل الشركات / وزارة التجارة او اوليات تسجيلها لدى الشركة الام مصدقة من الجهات المعنية والسفارة العراقية في ذلك البلد الام على ان لايقل تصنيفها عن ممتاز او ما يعادلها حسب التشريعات العراقية النافذة وليس لديها تعامل مع اسرائيل مع الالتفات الى ضرورة تسجيل الشركة لدى مسجل الشركات في حالة التعاقد معها استنادا الى نص المادة (٣) من نظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٩.

٢- تقديم تأمينات اولية بشكل صك مصدق او كفالة مصرفية من احد المصارف العراقية المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي لايقل تصنيفها عن جيد ضمن قائمة تصنيف CAMEL الصادرة من البنك اعلاه بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء او فروع المصارف الاجنبية بالنسبة للشركات الاجنبية (وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية النافذة) نافذ لمدة (٤) اربعة اشهر اعتباراً من تاريخ تقديم العطاء وباسم الشركة حصرا او مديرها المفوض ومعنون الى المديرية العامة للماء.

٣- يفضل ان يكون للشركة عقد مشاركة (Joint venture) مع شركة اجنبية مصدق من وزارة الخارجية لبلد الشركة الاجنبية والسفارة العراقية فيه.

٤- تقديم كتاب براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب معنون الى وزارة البلديات والاشغال العامة / المديرية العامة للماء (اصلية + مصورة) لسنة ٢٠١١.

٥- كتاب تخويل لممثل الشركة موقع ومختوم وبالنسبة للشركات الاجنبية كتاب تخويل لممثل الشركة موقع ومختوم ومصدق من السفارة العراقية في بلد الشركة يخوله الشراء والمراجعة في العراق.

٦- بخصوص الوثائق المطلوبة تقديمها للمكتب الاستشاري الاجنبي (بعد الاحالة) يقدم المقاول ثلاث مكاتب استشارية اجنبية لها سمعة عالمية جيدة ولها اعمال مماثلة في اعداد التصاميم لمشاريع الماء مع تقديم الوثائق المبينة ادناه:

١- كافة الاوراق الثبوتية والقانونية والسيرة الذاتية مصادقة من الملحقيات التجارية العراقية وقسم التصديق في وزارة الخارجية.

٢- كشف بالكادر الهندسي الذي سيقوم باعمال التصاميم للمشروع وبكافة الاختصاصات (المدنية – الصحية – الميكانيكية – البيئية – الكهربائية والمعمارية) مع تقديم السيرة الذاتية لكل واحد منهم وتحديد الكادر الذي سيقوم باعداد التصاميم.

٣- تقديم الاعمال المماثلة مصادقة من الجهات ذات العلاقة ومصادقة من السفارة العراقية في البلدان المنفذة الاعمال فيها.

٧- أ- تقديم اوراق تأسيس الشركة (عقد + شهادة تأسيس + محضر الاجتماع) بالنسبة للشركات العراقية.

ب- بالنسبة للشركات الاجنبية التي لها فرع في العراق تقديم كتاب تسجيلها لدى مسجل الشركات في وزارة التجارة.

ج- بالنسبة للشركات الاجنبية التي ليس لها فرع في العراق تقديم وثائق تأسيسها وكتاب تسجيلها في السجل التجاري مصدق من السفارة العراقية في بلد الشركة.

٨- قائمة بالاعمال المماثلة التي قامت الشركة بتنفيذها مع ذكر الجهة التي قامت بالعمل لحسابها مؤيدة من جهات التعاقد المعنية وبالنسبة للشركات الاجنبية قائمة بالاعمال المماثلة مؤيدة من جهات التعاقد ومصدقة من السفارة العراقية في البلد المنفذ فيه العمل.

٩- تقديم الحسابات الختامية مؤيدة من قبل محاسب قانوني لاخر سنة وبالنسبة للشركات الاجنبية تقديم حسابات ختامية مؤيدة من محاسب قانوني ومصدقة من السفارة العراقية في بلد الشركة.

١٠- إرفاق وصل الشراء عند تقديم العطاء.

١١- على الشركة بيان الموقع الالكتروني في وثائق العطاء والبريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.

١٢- على الراغبين بشراء وثائق المناقصة من الشركات العراقية والاجنبية الالتزام بجلب المستمسكات الاصلية المطلوبة بالفقرتين (١ ، ٦ ،٨) اعلاه عند المراجعة لشراء وثائق المناقصة ويستبعد العطاء في الحالات التالية:

١- عدم ارفاق التأمينات الاولية المطلوبة.

٢- العطاء المبني على تخفيض نسبة مئوية او مبلغ مقطوع من اي من العطاءات الاخرى المقدمة في المناقصة.

* الموقع الالكتروني للمديرية: www.mmpw.gov.iq

* سيكون آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم (الثلاثاء) الموافق ٢٠١٢/٥/٢٩ .

وزير البلديات والاشغال العامة